

## التعقيب الدكتور / محمد عبد الله السويدي

الحمد لله والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد  
وعلى آله وأصحابه أجمعين  
ثم أما بعد...

بداية أتقدم بخالص شكري وتقديري لقيادة جامعة الملكة أروى  
عامة إداريين وأكاديميين ومنظمي هذه الندوة خاصة على الدعوة الكريمة  
والثقة التي أولوني إياها لحضور هذه الندوة والتعقيب على الورقة العلمية  
المقدمة من سعادة السفير الدكتور نجيب أحمد عبيد والمعنونة بـ “الوسائل  
الدبلوماسية والقانونية لتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية”  
وهذا أمر يشرفني كثيرا وإن كنت كمن يبيع الماء في حارة السقايين كما  
يقال فسعادة السفير دبلوماسي متمرس جمع بين الخبرة العملية والمعرفة  
العلمية ودكتور مرموق ومشهودا له وقد جمعني به لقاء علمي في الورشة  
التي أقامتها جامعة اليمن لمناقشة رؤية المجلس السياسي لبناء الدولة  
اليمنية الحديثة وأتحفنا بطرحه العلمي الرائع ورؤيته الناظمة.

وفي عجالة سأحاول أن أضع بعض الملاحظات على هذه الورقة  
كوجهة نظر متواضعة لا تقلل من شأن الورقة ومن الجهد المبذول فيها ومن  
صوابية الطرح الذي سمعناه من المحاضر البارع سعادة السفير د. نجيب  
أحمد عبيد وعلى النحو الآتي.

نبدأ من العنوان “الوسائل الدبلوماسية والقانونية لتسوية  
المنازعات الدولية بالطرق السلمية» عنوان جميل ورائع لكنه بهذه الصيغة

مفتوح وذو طابع عمومي وستكون أجمل وأروع من جهة نظري المتواضعة لو أضاف إليه ” دور الأمم المتحدة في النزاع اليمني الراهن نموذجاً“

في البداية أستهل الدكتور ورقته بتوطئة جميلة جدا بين فيها أهمية التسوية السلمية في القانون الدولي كمبدأ وثيق الصلة بتحريم استعمال القوة في العلاقات الدولية وكيف أصبح هذا المبدأ يتصف بالصفة الأمرة وكيف اعتبره ميثاق الأمم المتحدة مصلحة مشتركة للدول الأعضاء فيها. وهذا كلام جميل وفي غاية الروعة غير أن المحاضر لم يعلق أو يعطينا رأيه حول مدى واقعية التطبيق في الواقع العملي لمثل هذا الكلام خصوصا وهو ينتهك نصا وروحا كل يوم بل كل ساعة وكل دقيقة وكل لحظة وعلى مرأء ومسمع من الأمم المتحدة وكل مؤسساتها وفي أكثر من بقعة من بقاع الأرض وفي بلدنا على وجه الخصوص فأي مصلحة مشتركة يتكلم عنها ذاك الميثاق وشعوبنا تدمر وسيادتنا تنتهك ودمائنا تنزف وأي مقاصد سلمية له وأطنان القنابل التي يسمونها بالذكية تنهال على رؤوس الأبرياء والضعفاء من المدنيين الذين لا ناقة لهم ولا جمل في تلك الصراعات. وهنا يتبادر الى أذهاننا جميعا سؤال مهم هو ” ما قيمة هذه المواثيق وتلك المعاهدات والنصوص في واقع العالم اليوم؟ « وهل أصبحت الأمم المتحدة ومؤسساته المعنية بالسلام والأمن لشعوب الأرض عاجزة عن توفى الحد الأدنى منه وهل أصبح مجرد حبر على ورق غير ممكن التطبيق خصوصا إذا كان الأمر يتعلق بالدول الضعيفة والفقيرة؟ وهل علينا معشر الأكاديميين مسؤولية في الإشارة لمثل هذا الخلل في الدور الذي يجب أن تقوم به المنظمات الدولية للحد من النزاعات المسلحة أم نكتفي بالتنظير والترديد له دون نقده ولو على سبيل التنبيه ولفت النظر؟ هذه مجرد تساؤلات أطرحها عليكم حتى وإن كان البعض قد يعتبرها خارج السياق العام للندوة وللمحاضرة.

فبالنسبة للوسائل الدبلوماسية والقانونية تكاد تكون مفقودة.  
نتحدث الآن في هذه اللحظة وأعتى أنواع الصواريخ والقنابل التي  
يقال عنها أنها ذكية كما أسلفنا تدكّ مدارس الأطفال الأبرياء وصلات  
الأعراس ومساكن المواطنين الأبرياء العزل بل وحتى دور العبادة وعلى  
مراء ومسمع من هذه اله الهيئات والمواثيق التي أحرصوا أذاننا بترديدها  
والتنظير لها دون أن نجد لها أثر في الواقع.

إن ما نراه اليوم هو فقط تطبيق لنظرية القوة في العلاقات الدولية،  
واستثماراً للأزمات والنزاعات لحل مشاكل البطالة في الدول المنتجة  
والمصدرة للأسلحة دون مراعاة لأدنى مبادئ الأخلاق، أو القواعد الدولية  
والوسائل الدبلوماسية التي ذكرها سعادة السفير والتي قسمها إلى:

أولاً: - الوسائل الدبلوماسية لتسوية المنازعات الدولية

ثانياً: الوسائل القضائية لتسوية المنازعات الدولية

تحت البند أولاً تكلمت الورقة عن المفاوضات، والمسامي الحميدة،  
والوساطة، والتوفيق والتحكيم وبشكل تفصيلي يعبر عن جهد علمي معتبر  
بذله سعادة السفير من حيث التعريف لكل هذه الوسائل والفرق بين كل  
وسيلة وأخرى وكيفية استخدامها ومتى وطرق الإعداد والترتيب ومكانة  
كل منها وأيهما تسبق الأخرى.

ورغم هذا الجهد العلمي المهم والرائع إلا أنه يغلب عليه طابع التنظير  
فقط فمثلاً أسهل الباحث موضوع الوسائل الدبلوماسية بالفقرة التالية «  
شهدت العلاقات الدولية في بداية القرن العشرين تطور ملموساً رافقه سعي  
حثيث لتوثيق الروابط بين الدول وانشاء أجهزه دوليه للسهر على السلام  
العالمي وحل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية وكان لعصبة الامم فضل  
في تعزيز هذا الاتجاه وتحديد اهم الوسائل التي يمكن الاستعانة بها لفض

أي نزاع . ومن هذه الوسائل وسائل دبلوماسية تتميز بنظامها الإداري أي باعتمادها على رضا الاطراف وقبولهم باستخدام اي منها لتسوية النزاع واهم هذه الوسائل الدبلوماسية هي: -

1. المفاوضات ويقوم بها اطراف النزاع مباشرة وبمفردهم.
2. المساعي الحميدة والوساطة وهي تتم بتدخل طرف ثالث.
3. التحقيق والتوفيق وهما من عمل الأجهزة الفنية المتخصصة.

وكما نلاحظ أن سعادة السفير لم يبد لنا رأيه أو يعلق ولو بسطر عن مدى واقعية تطبيق مثل هذا الكلام المعسول والمنمق فمثلاً إنشاء أجهزة دولية للسهر على السلام العالمي وحل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية... الخ. والسؤال هو ماذا قدمت هذه الأجهزة للسلام العالمي وأين هو هذا السهر؟ الجواب لا نرى أي سهر بل نوم عميق لتلك الأجهزة والمنظمات المعنية ما نراه في واقع العلاقات الدولية هو تطبيق حربي لنظريات القوة وصمت مطبق بل ومخزي للمنظمات الدولية ولا نرى تطبيق للوسائل المذكورة وإن وجدة بعض الجهود المتواضعة هناك فتستعمل فقط لإدارة الصراعات بما يخدم مصالح وأجندات الدول المصنعة والمصدرة للسلاح ووسائل العنف الأخرى وليس للبحث عن حلول وتسويات واقعية تجنب العالم ويلات ومأسي تلك النزعات وما يجري في بلدنا ومنطقتنا مثال حي على ذلك

هنا يجب في مثل هذه الفعاليات أن تقترب من الواقع ونلفت نظر العالم لخطورة مثل هذا الصمت وتلك السلبية العالمية التي تمارس في حقنا كشعوب مهورة عولنا كثيرا على تلك الأساليب حتى كدنا نصاب باليأس والإحباط يجب أن يكون لنا صوت في نقد تلك التنظيرات الجوفاء ليفهم العالم أننا غير راضين.

أريد أن أسأل سعادة السفير والحاضرين جميعاً أين المساعي الحميدة في واقعنا ماذا حققت وإلى أين أوصلتنا أين دور الوساطات؟ أين الجامعة العربية؟ أين القانون الدولي؟ أين هيئة الأمم المتحدة؟ وهنا أريد أن أطرح نقطة للتذكير والتنبيه إلى أين انحدرتنا كعرب أشقاء في أخلاقنا فالنزاع اليمني السعودي في ثلاثينيات القرن الماضي حرك الأمة العربية حركها كأفراد حركتها كجماعات لاحتواء ذلك النزاع قبل أن توجد وسائل الإعلام المتطورة لنقل الأخبار ونجحت في ذلك اليوم نشاهد شعوب تموت وتدمر بناها ولا يتحرك لنا ساكن أو يرف لنا جفن أمر غريب بل موحش أن نصل إلى هذا الحد من الإمالة.

المحور الثاني للورقة والمعنون « ثانياً: الوسائل القضائية لتسوية المنازعات الدولية»، بين فيه سعادة السفير الفرق بينها وبين الوسائل الدبلوماسية والسياسية والوسائل التحكيمية والقضائية لتسوية المنازعات بقدر كبير من التفصيل العلمي مستندا لعدد من المواد القانونية والمواثيق والاتفاقيات ذات الصلة.

فذكر من تلك الوسائل، التسوية بواسطة التحكيم الدولي، محكمة التحكيم الدائمة بجميع مكوناتها وهيكلها عارضاً لجميع المواضيع التي يجوز عرضها على التحكيم.

وهنا لا بد من الإشارة إلى أن الباحث سعادة السفير قد أورد عدد من الأمثلة التي تناولها التحكيم الدولي ونجح في مساعيه في إيجاد حلول لها وهذا أمر إيجابي يدفعنا نحو الإشادة بمثل هكذا توجه.

ما يهم الإشارة إليه في هذا الأمر هو موضوع التحكيم بين اليمن وأرتيريا حول أرخبيل حنيش الذي فصله الباحث بشكل رائع يشكر عليه فقد أورد مراحل التحكيم ووثق له توثيقاً دقيقاً من بدايته إلى نهايته.

هذه الواقعة الإيجابية تمثل إيجابية كبرى ومثال رائع يحتذى به لحل النزاعات سلمياً وتجعلنا نتساءل لماذا ما نقوم بعرض نزاعنا مع المملكة العربية السعودية على التحكيم الدولي بدلاً من هذا العبث الذي نراه ونشاهده الآن تحت ذرائع ومسميات واهيه.

أخيراً لا يسعني إلا أن أقدم شكري وتقديري لأخي وزميلي سعادة السفير الدكتور نجيب أحمد عبيد الذي أتاح لي ولكم فرصة النقاش في قضية من القضايا التي تعتبر من الأمور المسكوت عنها وكذلك شكره لسعت صدره وعظيم صبره كما أستسمحكم العذر إن تجاوزت ببعض الشطحات العاطفية أو خرجت عن سياق الموضوع المخصصة له هذه الندوة المباركة التي أسأل الله تعالى أن تكون فاتحت خير لندوات وفعالية قادمة تتناول موضوع النزاع الراهن في اليمن بقدر من التفصيل.

والخلاصة أنه ورغم ما ذكرنا عن ضعف دور الوسائل الدبلوماسية والقانونية النزاعات ولم بالطرق السلمية خصوصاً إذا كان أطراف النزاع دول عربية أو إسلامية فقد أصبحت ميدانا للصراعات والنزاعات المحتمة والمستعصية هذه على الأقل من وجهة نظري المتواضعة. مما يعني الأنا لازلنا كدول ضعيفة بحاجة ماسة إليها وتفعيل دوها الذي همش وذلك من خلال ثورة فكرية كبرى تنادي بإعادة الاعتبار لتلك الوسائل واحترامها واعطائها الأولوية. وكذا القيام بحملة إعلامية مكثفة ومدروسة نوصل فيها صوتنا ومطالبنا إلى الهيئات المعنية بتسوية المنازعات وحفظ السلم والأمن الدوليين لتفعيل موثيقها وإنقاذ البشر من طغيان القوة.